

ارتفاع الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا

تشجع زيادة نسق الصادرات الجزائرية إلى موريتانيا على مضاعفة التبادلات التجارية بين البلدين، حيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنويع مصادر التمويل في ظل ضغوط اقتصادية يفرضها كورونا وتهاوي أسعار النفط.

الجزائر - بلغت حصة المنتجات الجزائرية من إجمالي الواردات الموريتانية من البلدان الأفريقية 20 في المئة، مما يجعل الجزائر أحد المصدرين الرئيسيين لموريتانيا. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية لوزير التجارة خالد بوشلاغم قوله إن "الواردات الموريتانية من المنتجات الجزائرية تمثل 20 في المئة من إجمالي واردات نواكشوط من البلدان الأفريقية". وأضاف أن "الجزائر قادرة في سنة 2021 على زيادة صادراتها لموريتانيا إلى 50 مليون دولار، أو حتى تتجاوز 53 مليون دولار التي حققت في 2017". وقال "على سبيل المثال، سجلت صادراتنا إلى موريتانيا زيادة بنسبة 100 في المئة خلال الثلاثي الثالث من 2020 (من يوليو إلى سبتمبر) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، حيث بلغت قرابة 9 ملايين دولار".

واعتبر أن أرقام 2021 ستستمر في اتجاهها التصاعدي بعد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (زليكانف) حيز التنفيذ، وإدخال التحرير التدريجي للتعريفات الجمركية وتقليل الحواجز غير التعريفية. وحسب ذات المسؤول، فإن القاعدة اللوجيستية لتندوف التي افتتحت في سنة 2019 ستساهم بشكل أكبر في تنمية التجارة بين البلدين، وبالتالي دعم برنامج الحكومة الرامي لتعزيز العلاقات التجارية مع موريتانيا وكذلك مع دول أفريقيا الغربية (السنغال وكوت ديفوار ونيجيريا).

كما ذكر بوشلاغم أن تنظيم معرض المنتجات الجزائرية في نواكشوط عام 2018 ساعد أيضا في إعطاء دفعة جديدة للعلاقات التجارية بين البلدين. وبخصوص فئات المنتجات الوطنية المصدرة إلى موريتانيا، أشار إلى المنتجات الغذائية الزراعية المقلولة على وجه الخصوص عن طريق السكر والتمور ومستحضرات الصلصات. كما كانت المنتجات الصناعية هي المنتجات الرئيسية المصدرة إلى موريتانيا مثل المنتجات البلاستيكية والأسمدة وكذلك مواد التغليف والنظافة.

ومن جهة أخرى، حسب أرقام الديوان الوطني الموريتاني للإحصاء، سجلت الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد تقدما ملحوظا بعدما كانت لا تتجاوز مليوني دولار خلال فترة طويلة. وبالتالي، كانت هذه الأرقام سنة 2014 تشير إلى مليوني دولار وتطورت إلى غاية بلوغ 53 مليون دولار سنة 2017 و42 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019. وبالنسبة للأشهر التسعة الأولى لسنة 2020، تراوحت التصديرات الجزائرية بين الارتفاع والانخفاض لاسيما بسبب كوفيد - 19، إذ بلغت 16.4 مليون دولار في نفس الفترة، في حين أن التوقعات في كامل السنة الماضية تشير إلى 20 مليون دولار.



المعادن نذر للاقتصاد

تطوير قطاع التعدين المغربي رهين تحفيز الاستثمارات

مضاعفة الاكتشافات ضرورية لرفع الإنتاجية واستدامة الاقتصاد

الخاص إلى حد الآن لا ترقى إلى الصعدي العالمي في إنتاج مجموعة من المعادن كالفضة (المرتبة 19 عالميا والأول أفريقيا) والفليورين (7 عالميا و2 أفريقيا) والبارتيت (3 عالميا والأول أفريقيا) والكوبالت (11 عالميا و3 أفريقيا).

ويحتل المغرب مكانة مهمة على الصعيد العالمي في إنتاج مجموعة من المعادن كالفضة (المرتبة 19 عالميا والأول أفريقيا) والفليورين (7 عالميا و2 أفريقيا) والبارتيت (3 عالميا والأول أفريقيا) والكوبالت (11 عالميا و3 أفريقيا).

ويحتل المغرب مكانة مهمة على الصعيد العالمي في إنتاج مجموعة من المعادن كالفضة (المرتبة 19 عالميا والأول أفريقيا) والفليورين (7 عالميا و2 أفريقيا) والبارتيت (3 عالميا والأول أفريقيا) والكوبالت (11 عالميا و3 أفريقيا).

وأشار عزيز رباح، إلى أن تحسين جاذبية القطاع المعدني ومواكبته للتطورات الجديدة التي أصبحت تعرفها الصناعة المعدنية على المستوى العالمي، مرتبطة أساسا بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وتأهيل التراث المعدني المحلي، ودعم الجاذبية الجيولوجية للقطاع، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي.

ويستند مخطط المغرب المعدني على أربع ركائز استراتيجية وهي تنمية نسج تنافسي من الفاعلين، وإعادة التنظيم المؤسسي للقطاع، وتعزيز الواقع الاجتماعي والمستدام للقطاع المعدني، وتكثيف الإطار التشريعي والإليات التمويلية والخاصة للمطوحات الجديدة للقطاع.

وبخصوص إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، أكدت وزارة الطاقة والمعادن، على فتح المنطقة المنجمية لتأهيلات وفجيج أمام المستثمرين في إطار يضمن الشفافية والمنافسة من خلال الآليات القانونية لتدبير العلاقة بين المستثمرين والصناع المنجمين في السودان.

ويخضع استغلال المناجم للحصول على رخص، 39 في المئة منها تسلمها الدولة للأشخاص الذاتيين و45 في المئة للشركات المعدنية، فيما في 19 في المئة من الرخص المسلمة يستغلها المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن.

ولفت رشيد الساري إلى أنه "رغم أهمية قطاع المعادن المغربية وانعكاساته الإيجابية في مجال التنمية الحضارية والقروية، إلا أنه يجب التفكير فقط في الصناعات الاستخراجية ليس وحده الهدف، بل يجب التفكير في أنشطة أخرى".

تصطدم محاولات المغرب لتطوير قطاع التعدين بعقبات من بينها مضاعفة أنشطة الاكتشاف والبحث والتنقيب وذلك لتحفيز المستثمرين، ما دفع الحكومة إلى وضع استراتيجية لتحقيق الاستفادة المثلى من القطاع الذي يدعم الصادرات ومخزون العملة الصعبة والنمو.

ولهذا فبعد بلورة الاستراتيجية التنموية 2013-2025 المتعلقة بالقطاع المعدني باستثناء الفوسفات، أعدت وزارة الطاقة والمعادن مخطط المغرب المعدني 2021-2030، لجعله قاطرة للتنمية المسؤولة والمستدامة على المستويات الوطنية.

وتهدف استراتيجية رؤية عام 2025 لتطوير قطاع التعدين، باستثناء الفوسفات، إلى رفع رقم المعاملات بثلاثة أضعاف ليبلغ أكثر من 1.6 مليار دولار، وزيادة بعشرة أضعاف لحجم الاستثمار في البحث والتنقيب المعدني ليصل إلى 415 مليون دولار، ومضاعفة فرص العمل التي يولدها القطاع ليصل عددها إلى أكثر من 30 ألف فرصة عمل مباشرة.

وأكدت المديرية العامة للمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، أمينة بنخضرة، على تواتر الاستثمارات في مجال التنقيب عن المعادن بما يقارب 6.6 مليار درهم في الفترة ما بين 2019 و2021. وأكد مهنيون على أن تطوير الخدمات الصناعية للمعادن ومنظومة الصناعة المعدنية رهين بإرساء ثقة المستثمرين في القطاع المعدني من خلال مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المعدنية بما يتلاءم مع المستجدات التكنولوجية الجديدة.

ولفت الخبير الاقتصادي، رشيد الساري، إلى أن الدولة تبنت مخطط المغرب المعدني في أفق الرفع من سقف الأطر التشريعية لتشجيع القطاع الخاص المحلي والدولي للاستثمار إلا أنه يتوجب تشجيع ما يسمى بالسياحة المعدنية من خلال التعرف على مناطق تزخر بالمعادن وتنتمتع في آن واحد بتنوع جيولوجي.

وفي هذا السياق أكد عزيز رباح أن تحفيز الاستثمار في القطاع المعدني يمر أساسا عبر تشجيع الشراكات رابع - رابع بين الدولة والقطاع الخاص، وكذلك تطوير الخدمات المرافقة للمعادن؛ كالتنقيب والخدمات المناولة والخدمات اللوجيستية وتدوير النفايات مما يساهم في خلق قيمة مضافة للصناعات المعدنية.

وقال رشيد الساري، إن "مساهمة القطاع المعدني في نمو الاقتصاد المغربي رهين بتحسين جاذبية القطاع المعدني ومواكبته للتطورات الجديدة التي أصبحت تعرفها الصناعة المعدنية على المستوى العالمي، مرتبطة أساسا بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وتأهيل التراث المعدني المحلي، ودعم الجاذبية الجيولوجية للقطاع، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي. ويستند مخطط المغرب المعدني على أربع ركائز استراتيجية وهي تنمية نسج تنافسي من الفاعلين، وإعادة التنظيم المؤسسي للقطاع، وتعزيز الواقع الاجتماعي والمستدام للقطاع المعدني، وتكثيف الإطار التشريعي والإليات التمويلية والخاصة للمطوحات الجديدة للقطاع. وبخصوص إعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، أكدت وزارة الطاقة والمعادن، على فتح المنطقة المنجمية لتأهيلات وفجيج أمام المستثمرين في إطار يضمن الشفافية والمنافسة من خلال الآليات القانونية لتدبير العلاقة بين المستثمرين والصناع المنجمين في السودان. ويخضع استغلال المناجم للحصول على رخص، 39 في المئة منها تسلمها الدولة للأشخاص الذاتيين و45 في المئة للشركات المعدنية، فيما في 19 في المئة من الرخص المسلمة يستغلها المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن. ولفت رشيد الساري إلى أنه "رغم أهمية قطاع المعادن المغربية وانعكاساته الإيجابية في مجال التنمية الحضارية والقروية، إلا أنه يجب التفكير فقط في الصناعات الاستخراجية ليس وحده الهدف، بل يجب التفكير في أنشطة أخرى".

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أطلق المغرب مخططا

مطموحا لجعل القطاع المعدني قطاعا نموذجيا بحلول سنة 2025، ما من شأنه تحقيق تنمية مستدامة مجالية مشتركة ومدمجة، وذلك بتكثيف الجهود في مجال البحث والتنقيب والخدمات اللوجيستية لجلب الاستثمارات. وأكد وزير الطاقة والمعادن والبيئة، عزيز رباح، خلال جلسة بمجلس الحكومة، على "الأهمية التي يضطلع بها قطاع المعادن في الاقتصاد المحلي، ودوره المحوري في التنمية الاجتماعية".

وأشار الوزير إلى أنه رغم ذلك، فإن قطاع التعدين، باستثناء الفوسفات، لا يزال يواجه عددا من التحديات، خصوصا ضرورة اكتشاف طبقات معدنية جديدة، والرفع من إنتاجية وتضمين المواد المعدنية المستغلة، مضيفا أن المغرب لديه استراتيجية وطنية لتطوير قطاع التعدين.

المعادن تدعم الاقتصاد

- 10 في المئة نسبة مساهمة المعادن في الناتج الداخلي الخام
- 20 في المئة نسبة مساهمة المعادن في الصادرات
- 41 ألف فرصة عمل يوفرها قطاع المعادن

وأكد الخبير الاقتصادي رشيد الساري، لـ "العرب"، أن "قطاع المعادن بالمغرب بدعم الاقتصاد على وجهين أولا بنسبة 10 في المئة من الناتج الداخلي الخام وثانيا في ما يتعلق بالصادرات التي تتجاوز 20 في المئة".

وأوضح المتحدث أن "قطاع المعادن يساهم في سد العجز من العملة الصعبة، لكن مع ذلك فهذا القطاع يعتمد أكثر على الفوسفات بدرجة كبيرة تتعدى 80 في المئة من نسبة المعادن الاستخراجية". وحسب آخر إحصائيات رسمية وفر القطاع المعدني 41 ألف فرصة عمل مباشرة، وبلغ رقم معاملاته ما يقارب 6.8 مليار دولار، ويساهم بقيمة تتراوح بين 6 و10 في المئة من الناتج الداخلي الخام، كما يقدر حجم الإنتاج الإجمالي بنحو 30.2 مليون طن منها 28 مليون طن من الفوسفات.

خطة سودانية طموحة لتطوير التعدين التقليدي

دلتقو والبرقيق ودنقلا والديبة، من بينها إكمال العمل الجاري في تشييد مدرسة قوشابي الأساسية بمحلية الديبة، والمساهمة في مشروع تأهيل وصيانة مستنقفي دلقو وإكمال العمل في مركز صحي ومياه قرية أبوصارة، ومشروع كهرباء الجذب بمحلية دلقو، بجانب مشروع جدي الزراعي بدلقو، والمساهمة في بناء مدرسة السلام بحي الموردة بمحلية حلفا وأسلاك الضغط المتوسط لكهرباء عكاشة وإكمال أعمال التشييد الجزئي لمدرسة السلام بمحلية البرقيق.

ويهدف قطاع التعدين من أبرز موارد السودان، ويسعى البلد إلى تنمية بهد تعزيز إسهاماته في دفع الاقتصاد من خلال برنامج إعادة هيكلة. ويمتلك السودان ثروات هائلة من المعادن، لكن الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد عام 1963 لم تتمكن من استغلالها في إنعاش الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة السودانيين.

وتنتشر أماكن التعدين التقليدي للذهب في أكثر من 800 موقع بمعظم ولايات السودان الشمالية والغربية، التي يبدو أنها لم تستغل بالشكل المطلوب. ووفق إحصائيات حكومية، بلغ إنتاج السودان من الذهب عام 2019 حوالي 105 أطنان، شكل التعدين المحلي منها حوالي 80 في المئة. وتستهدف الخرطوم رفع إنتاجها من الذهب إلى 110 أطنان خلال المرحلة المقبلة لتحتل المركز التاسع عالميا والثاني أفريقيا بعد جنوب أفريقيا. ومنذ 2015، قفز عدد الشركات العاملة في مجال المعادن بالبلاد إلى 120 شركة محلية وأجنبية، في ظل اهتمام الدولة بهذا القطاع بعد خسارة عوائد النفط إثر انفصال الجنوب في 2011.

ورغم هذا العدد من الشركات، فإن عدد التي وصلت إلى مرحلة الإنتاج لا يتجاوز عشر شركات فقط، باحتياطات تجاوزت 940 طنا من الذهب.

الخرطوم - وضعت الشركة السودانية للموارد المعدنية العديد من الخطط والسياسات للعام الحالي للمساهمة في تطوير وتنظيم التعدين التقليدي بالولاية الشمالية، والمحافظة على سلامة المعدن واستخراج أكبر كمية ممكنة من الذهب من أجل دفع عجلة الاقتصاد والتنمية والخدمات في البلاد.

مضاعفة أنشطة استخراج الذهب من أجل دفع عجلة الاقتصاد والتنمية وتطوير الخدمات

وتزايدت خلال السنوات الأخيرة ضغوط الأوساط الاقتصادية على السلطات السودانية لإنقاذ صناعة التعدين، التي تشتت حاجة الخرطوم إلى عوائدها بسبب النشل والفضوى اللذين يعرّفان الاقتصاد بعد عقود من السياسات المتخبطة.

ونسبت وكالة أنباء السودان (سونا) للمعتصم إسحاق يوسف مدير الشركة السودانية للموارد المعدنية بالولاية الشمالية قوله، إن "الولاية تعتبر من الولايات التي بها نشاط تعديني تقليدي كبير في مناطق حلفا ودلقو والبرقيق ودنقلا ومروي بجانب التعدين المنظم بواسطة الشركات التي تعمل وفقا للطرق والأسس العلمية الصحيحة، فضلا عن وجود كميات كبيرة من الخامات المعدنية الأخرى وغير المستغلة".

وأضاف أن الشركة ماضية في تنفيذ مشروعات المسؤولية المجتمعية والتي كانت في السابق التزاما أخلاقيا على شركات التعدين العاملة في الولاية ولكنها أصبحت الآن منصوحا عليها في العقود والاتفاقيات التي يتم توقيعها مع الشركات. وأوضح المتحدث أن ذلك يهدف إلى دعم المجتمع المحلي المحيط بالشركات أو القرى المتاخمة لشركات ونشاط التعدين وتحقيق التنمية المستدامة بمناطق التعدين والرضاء المجتمعي. وبين أن العام الماضي شهد تنفيذ عدد من مشروعات المسؤولية المجتمعية بمناطق الولاية في مجالات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء. وأعلن مدير الشركة عن تنفيذ العديد من مشاريع المسؤولية المجتمعية خلال العام الحالي في مناطق حلفا



استكشاف كنوز الأرض